بمشاركة 85 جامعة و40 عميداً من 32 دولة.. الخليفي:

جامعة قطر تستضيف الملتقى السنوي لكليات القانون 11 الجاري

غنوة العلواني

تستضيف كلية القانون بجامعة قطر بالتعاون مع الجمعية الدولية لكليات القانون، الملتقى السنوي لكليات القانون لعام 2018 في الدوحة وذلك خلال الفترة من 11-12 نوفمبر الجاري بفندق الريتز كارلتون، وهو يعتبر أول مؤتمر دولي من نوعه يعقد في منطقة الشرق الأوسط وذلك بمشاركة ممثلين عن 85 جامعة من 32 بلدا يمثلهم أكثر من 40 عميدا وأكاديميا وسيتم تنظيم المؤتمر برعاية مكتب السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية ومكتب ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة والاستشارات القانونية. تم الإعلان عن ذلك خلال مؤتمر صحافي عقد صباح أمس في جامعة قطر وتحدث خلاله الدكتور محمد بن عبد العزيز الخليفي عميد كلية القانون وبمشاركة الدكتور حسن البراوي العميد المساعد للشؤون الأكاديمية والدكتورة منى المرزوقي العميد المساعد لشؤون البحث العلمي وأعضاء اللجنة المنظمة للمؤتمر د. محمد مطر رئيس قسم المهارات القانونية ومدير العيادة القانونية د. جون تروبي مدير مركز القانون والتنمية و د. أندرو دحدل أستاذ مساعد في القانون.

وقال الدكتور الخليفي إن الملتقى السنوي يهدف لإتاحة الفرصة لكل أقطاب المجتمع القانوني في أنحاء العالم للتحاور حول الأساليب المثلى لتطوير وتحديث التعليم القانوني. وسيكون موضوع هذا العام هو «من التقليد إلى الابتكار». حيث ينبع الموضوع من إدراك الأغلبية الساحقة أن التعليم القانوني يقف اليوم على مفترق طرق، فهناك اعتراف متزايد بأنه لا يمكن الاستمرار في التعليم القانوني بالأساليب القديمة التي تعلمنا بها سابقاً ولا بد من مواكبة متغيرات العصر ومتطلباته عند الجيل الجديد. وهذا ما ستتناوله المحاور وحلقات المناقشة التي ستكون جزءا من فعاليات الملتقى. وأضاف د. الخليفي يجتهد هذا الملتقى في استكشاف أساليب التدريس وطرح وجهات النظر المتنوعة المقترنة بأدوات التكنولوجيا الجديدة التي من شأنها تغيير طرائق التعليم القانوني. بهدف التوصل إلى إجماع حول كيفية اختيار الطرائق التعليمية الجديدة والمصادقة عليها، وإمكانية إشراك الأطراف القانونية كافة وخاصة القضاة والمحامين، في تحسين التعليم القانوني وقابليته الدائمة للتطور ومواكبة العصر.

وقال الدكتور محمد الخليفي إن كلية القانون بجامعة قطر باستضافتها للملتقيات مماثلة تسعى لتكون في طليعة الكليات في المنطقة من خلال نوعية البرامج الأكاديمية التي تقدمها وإنجازات أعضاء هيئة التدريس إلى جانب الخريجين والخريجات، فضلاً عن خدماتها الموجهة نحو المجتمع المحلي والدولي. حيث تكمن مهمتها في توفير التعليم القانوني الأفضل لطلبتها، الأمر الذي يساعدهم في تحقيق نجاح كبير، وتمتد مهمتها كذلك إلى تحقيق تحصيل قانوني من الدرجة الأولى وتوفير خدمة مميزة للمجتمع المحلي والدولي.

❑ خلال المؤتمر الصحفي